الباب الرابع

تهديد الأمن القومى

تحديات يفرضها الربيع العربي على الأمن القومي

إن الواقع العربى الجديد بعد الثورات الحديثة أوجد تحديات إضافية ستؤثر إيجاباً وسلباً على أمنه القومي وذلك من خلال:

١- التعامل المختلف مع القضية الفلسطينية ومع مسار التسوية الذي وصل إلى طريق مسدود.

٢- التعامل مع القوتين المحوريتين الأخريين في المنطقة ، إيران وتركيا، وفق معادلة جديدة تقوم على التعاون الاستراتيجي التكاملي وليس العداء.

٣- التعامل الجدي مع حالة فراغ القوة التي بدأ المجال الاقليمي للعرب يشهده مع بدء تقهقر مشروع السيطرة الأمريكي على هذا المجال.

٤- ظاهرة تدويل النظام العربي والوجود الأجنبي على أراضية بمعنى زيادة اختراقه من خارجه بما جعل ملفات القضايا العربية الكبرى في أيد غير عربية ، كملف الصحراء المغربية الذي لم يكن يوماً مسئولية أية دوله أو منظمة عربية ،وكذلك ملفات السودان ولبنان والعراق والصراع العربي – الإسرائيلي ، لتتحول الصورة بشكل أو بآخر إلى تدخل مباشر في المنطقة ، والتي تعد حقيقة لا يمكن إنكارها ، وهى ليست جديدة ، بل حالة متواصلة تتعلق أسبابها بمكانة الوطن العربي الاستراتيجية ، سواء ما يتعلق بثرواته أو في إطار الصراع الدولي ،

ولا شك أن احتلال العراق يمثل نموذجاً صارخاً للتدخل الأجنبي فى المنطقة ، وهو ما تبعة الكثير من الآثار السلبية على الأمن القومي العربي جراء الوجود الأجنبي على أراضية ، والتي منها تزايد الاعتماد العربي على الولايات المتحدة في مجالات الأمن ،وتغير ادراك مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، إضافة إلى تراجع القضايا الأساسية للأمة العربية نتيجة تزعزع الإرادة القومية .

وتختلف التحديات التي تواجه البلاد العربية من مكان لآخر، ومنها ما هو داخلي وما هو خارجي ، ففي المغرب العربي نجد أنه يعانى من التحديات الداخلية أكثر من التحديات الخارجية حيث أصبح الإرهاب مشكلة إقليمية هناك وفرض نفسه كخطر آني ومتوسط المدى بالنسبة لجميع دول المنطقة ، وإن كان بنسب متفاوتة ، ومشكلة البطالة التي تتراوح معدلاتها ما بين ١٢% ، ١٤% في كل من الجزائر والمغرب وتونس، وتزيد عن ٣٠% في موريتانيا ، إضافة إلى مشكلة الصحراء المغربية التي تتداخل فيها جميع الأطراف الاقليمية والدولية.

وفى ليبيا فمن المؤكد أن ما حدث بها مؤخراً قد كلف الشعب الليبي تكلفة باهظة دفعها من دماء أبناءه ومقدراته الاقتصادية ووحدته الاجتماعية،أما في السودان فيعانى من تحديات خارجية تسبق التحديات الداخلية وان لم تمنعها حيث انتهت إحدى فصوله الخارجية بفصل جنوب السودان وظهوره كدولة مستقلة ، وما زال باقي فصول

التحديات مفتوح خاصة في دارفور، إضافة إلى التحديات التقليدية من بطالة وانخفاض مستوى الدخل الاقتصادي ، وما يترتب عليه من تردى في مستوى الخدمات.

ويعانى الصومال بنفس القدر من تحديات خارجية تتمثل في التحدي الأثيوبي المستمر، ومشكلات الحدود ، وتحديات داخلية طاحنة أدت إلى انهيار الدولة منذ يناير ١٩٩١ ونشوب الحرب الأهلية ، مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة ، بواسطة قوات متعددة الجنسيات، في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ ، ولا تزال المساعي العربية والأفريقية تبذل من أجل الحفاظ على وحدة الصومال وسلامة شعبه واستقلاله، وما زالت الصومال تشكل إحدى بؤر الصراع التي يعانى منها الوطن العربي وإحدى نقاط الضعف في نظام الأمن القومي العربي.

وفى مصر نجدها تعانى من تهديدات داخلية تمثلت في تبعات ثورة ٢٥ يناير وما نتج عنها من اضطراب سياسي ، وتحديات خارجية متمثلة في وجود إسرائيل على حدودها الشمالية الشرقية وتهديد أمنها القومي في حوض النيل، وربما في المستقبل القريب في دولة جنوب السودان ، وأيضاً كل ما يحدث فى السودان يلقى بظلاله على أمن مصر القومي بشكل مباشر.

ونجد فى شرق الوطن العربي التحدي الخارجي يسبق غيره من التحديات والمتمثل في إيران وما تمثله من تحدي لأمن الخليج العربي ونفوذها المتزايد وخاصة فى العراقي ، إضافة إلى التواجد الأجنبي بالمنطقة حيث يشكل الوجود العسكري والسياسي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والمقترن بالتحالف الاستراتيجي والوثيق مع إسرائيل خطراً حقيقياً على بلدان الخليج العربي وشعوبها، حيث اعتبرت الولايات المتحدة منطقة الخليج عام ١٩٧٣ منطقة مصالح سياسية واقتصادية وإستراتيجية، وارتبط أمن الخليج وبالتالي الأمن القومي العربي بأمن الولايات المتحدة ، مما يزج بدول الخليج والدول العربية في تكتلات هي في غنى عنها، ويجرها إلى صراعات إقليمية لا تحتاجها ، وتواجه أيضاً بالاضافة إلى التحديات الأمنية الناشئة عن الوجود العسكري الأجنبي والتهديدات المحيطة بها تحديات أخرى تتمثل في الغلبة السكانية للأجانب فيها، والهوية القومية والوطنية ، إضافة إلى تنامي ظاهرة الأرهاب.

أما في بلاد الشام فنجد أيضا التحدي الخارجي يتمثل في الضغوط الاقليمية متمثلة في تركيا وإيران والولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى التحديات الداخلية المتمثلة في هبوب رياح التغيير على بعض بلدان المنطقة أو ما يسمى بالربيع العربي.

أهم التهديدات الأمنية التي تواجهها أجهزة الأمن العربية

تختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها القوات العسكرية والأمنية العربية من بلد لآخر، غير أن التهديد المشترك بينها جميعا هو ضرورة متابعة امتداد مثيري الاحتجاجات الداخلية في الخارج والسيطرة على مفاصلهم في الداخل عبر تكامل الأداء الأمني بين أجهزة الأمن الخارجي والداخلي، وإبداء اهتمام أكبر بالمجال الافتراضي وما يشكله من خطر على الاستقرار الأمني كما يقول خبير فلسطيني في شئون الاستخبارات العربية فمثلاً المخابرات المصرية تجاهلت النظرية الاستخبارية القائمة على أن الأمن الداخلي يبدأ من الخارج، وركزت على الوضع الداخلي مثبتة سوء تقدير للموقف، ونقص في المعلومات التي تساعدها على التنبؤ بالحدث، أو سوء تقدير وتحليل للمعلومات إن كانت متوفرة لديها ويضيف لو قامت المخابرات المصرية العامة بمتابعة امتدادات وتشعبات المنظمات غير الحكومية في الخارج وتمويلها بشكل صحيح؛ لكان لديها تنبؤ دقيق بما حدث لاحقاً .

أما الشرطة العربية التي دخلت في مواجهة مع الشعوب المحتجة فقد فقدت الكثير من هيبتها، وأدى سوء أدائها ضد مواطنيها إلى انهيارها في بعض الدول كمصر، الأمر الذي فاقم من انتشار الجريمة، فيما يرى خبراء أمنيون أن الشرطة المصرية بحاجة إلى عدة سنوات حتى تستعيد

فرض هيبتها، وعليه سيبقى ملف الأمن الداخلي بيد القوات المسلحة المصرية، لذا تبدو أهم التهديدات الأمنية التي تواجه أجهزة الأمن المصرية هو إعادة فرض هيبة الشرطة، والقدرة على التمييز بين الإسلامي المعتدل القادر على ممارسة الحياة السياسية، والإسلامي المتطرف المستعد لإثارة النعرات الطائفية، بالإضافة الى مقدرتها على مكافحة الفساد، وإدارة ملف الأمن الاقتصادي بنجاح وكفاءة، أما أجهزة الأمن الأردنية فمطلوب منها إعطاء تقديرات دقيقة بخصوص خيار إشراك الإسلاميين في الحياة السياسية بشكل طبيعي، واحتمال قيام أطراف خارجية باستغلالهم لتنفيذ أجندات خارجية إقليمية.

لم يحدث في الثلاثين عاما الأخيرة أن تم الزج بألوية كاملة من القوات المسلحة العربية في مهام حفظ الأمن الداخلي بشكل مفاجئ وبدون سابق إعداد كما حدث إبان ثورات الربيع العربي الأخيرة الأمر الذي شكل صدمة لتلك القوات التي لم تكن مستعدة للقيام بتلك المهمة؛ لا من حيث عقيدتها القتالية والتعبئة المعنوية للأفراد، ولا من حيث التشكيل والتنظيم والتجهيز.

وبرغم التصريحات التي تتحدث عن عودة القوات المسلحة إلى ثكناتها ومهامها -التي أنشأت وتدربت على القيام بها-إلا أن الحاجة لقيامها بمهام الأمن الداخلي، وسد الفجوة الأمنية القائمة بسبب انهيار أجهزة الشرطة يوحي باستمرار تكليفها بالقيام بتلك المهمة لوقت أطول بكثير؛

الأمر الذي لا يفقدها هيبتها فحسب، بل وسيجعلها غير قادرة على القيام بمهامها الأصلية عندما تعود لممارستها؛ مثلما حدث مع الجيش الأسرائيلي الذي زج به في مواجهة الإنتفاضة الفلسطينية الثانية منذ أواخر عام ٢٠٠٠ وحتى حرب لبنان الثانية في ٢٠٠٦، حيث إنعكس ذلك على أدائه في تلك الحرب بشكل سلبي بسبب غيابه عن التدريبات النظامية، وإنشغاله بالقيام بمهام أمن داخلي؛ وأثر سلبا على كفاءة الأفراد القتالية، ومقدرة الضباط على قيادة الأفراد في العمليات القتالية، وإدارة المعركة وتوجيههم؛ بحسب ما جاء في تقرير لجنة فينوجراد.

ويرى خبير عسكري عربي أن القوات المسلحة العربية التي وجدت نفسها طرفا في مواجهة ثورات الربيع العربي ستحتاج عند عودتها الى ثكناتها إلى برامج إعادة تدريب وتأهيل قد تكون مكلفة أحيانا، وأنه إذا ما استمرت المهمة لعامين قادمين فسيجد الجندي النظامي العربي وقتها فجوة كبيرة بين الدور المناط به ومقدرته على تنفيذ المهمة، غير أن المشكلة تتباين من بلد عربي لآخر

ويعتقد خبراء أمنيون أن تكليف القوات المسلحة بمهام جانبية يؤثر سلباً على كفاءتها، ويضعف درجة استعدادها، ولياقتها البدنية وطريقة تفكيرها، ويزيد من حالة قلق الجيش من الرأي العام مما يضعف معنوياته؛ إذ بدلا من أن يشعر الجيش بأنه حامي الوطن يشعر بأنه مكروه جماهيرياً.

ولعل أهم تغييرين أمنيين حدثا إثر ثورات الربيع العربي هما تنامي الاعتماد على قوات الشرطة، بينما ازداد اهتمام أجهزة الأمن الداخلي العربية بالسيطرة على الأوضاع ومتابعة مواقع التواصل الاجتماعي لاستدراك ما يخطط له منظموا الاحتجاجات مسبقاً، والتصدي له، أو الحد من خطورته على أمن واستقرار تلك الدول.

إن ثورات الربيع العربي أثرت سلباً على توازن الردع الذي حققته الجيوش العربية ضد الجيش الإسرائيلي والآن اسرائيل غير قلقة من قوة الجيش المصري ولا السوري كما أن تلك الجيوش لم تكن تستعد لحرب مع إسرائيل لكن لا أحد يمكنه التكهن برد فعلها تجاه أي ابتزاز إسرائيلي لها وهناك فرق بين جيوش قوية تستطيع أن تحارب، وبين جيوش ضعيفة ومشغولة في مشاكل بلدانها الأمنية الداخلية.

ويمكن إعادة صياغة هذا الموضوع بصورة أخرى لكى يمكن تلخيص الأخطار التى تهدد الأمن القومى العربى فى هذه التحدّيات:

وجود الكيان الصهيوني: حيث يُعدّ وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي، وفي منطقة هامة وحيوية جداً تصل بين شرق الوطن العربي وغربه، من أشدّ ما يهدّد الأمن القومي العربي من تحدّيات وخطر إسرائيل لا يتوقف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية، المهدّدة عملياً لأقطار الوطن العربي كافة بل لأقطار إسلامية كإيران

وحتى باكستان والمخطّطات الأسرائيلية لا تتوقف عند حدود إسرائيل الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة، تلك المشاريع التي تقوم إسرائيل بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة، مثل سورية ولبنان والأردن ومصر.

ونشير هنا إلى أطماعها فى المياه العربية، واستيلائها على منابع المياه كاستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى توثيق علاقاتها مع تركيا وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على كافة الأصعدة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياحياً وتدعم إسرائيل المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع الشرق الأوسط المعروف، الأمر الذي يهدّد كلاً من سورية والعراق بكوارث غذائية وزراعية واجتماعية كما أنّها تعمل منذ فترة ليست قصيرة على تقوية علاقاتها مع أثيوبيا وتنفذ في هذا الاطار مشروعات مائية مشتركة كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل المياه عبر قناة مغطاة أو على نهر وناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولاً إلى إيلات،مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الأثيوبية، كما قامت إسرائيل بتوثيق علاقاتها العسكرية والأمنية مع

اريتريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يُعدّ ذا أهمية استراتيجية خطيرة.

وثمة أخطار وتحدّيات عديدة تُهدِّد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخل، وهذا ما يجعلها أشدّ خطورة على المستقبل العربي، لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف،من شأنها تهيئة البنية للانقضاض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الإنفراد بكل قطر أو مجموعة على حدة.

أ- في المجال السياسي: تُعاني الأقطار العربية من مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، الناتج عن التجزئة الاقليمية والسياسيّة والبشريّة والاقتصادية التي فرضتها القوى الأجنبية، وكذلك بسبب انتشار أغلبية من الحكومات التابعة، وغياب الحسّ القومي لديها، إضافةً إلى الخلافات العربيّة، التي أصبحت- بكل أسف - سمة ملازمة للواقع العربي الراهن.

يتكلّم البعض عن السلام مع إسرائيل في الوقت الذي نرفض فيه السلام فيما بيننا، ولن يتحقّق السلام مع إسرائيل موضوعياً، إلا إذا تحقق السلام بين العرب أنفسهم .

ب- في المجال الأقتصادي: مازال الحديث عن اقتصاد عربي واحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي أمراً غير واقعي فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر الأنانية المتخلفة، ويغيب عنه

التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الأقتصادية العربية ودون الخوض في هذه المسألة يمكن إبراز العديد من المشاكال المتعلّقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي، والتي تتمثّل في:

- التبعية العربيّة للاقتصاد العالمي، وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً.
- غياب التطوّر الشامل، وغياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين هذه الأقطار.
- توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي، وتشير بعض الاحصاءات إلى أنّ ما يزيد عن ٨٠٠ مليار دولار من أموال العرب موظفة في الخارج، وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يُستثمر ٧٥ دولار عربي في الخارج، وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البُنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.
- يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقية في مجال أمنه الغذائي، وتتضخّم هذه المشكلة يوماً بعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي، والذي يترافق بتناقص واضح في الإنتاج، ولا سيّما المواد الغذائية الضروريّة.

وتبيّن الدراسات المتخصّصة أنّ الوطن العربي بجميع أقطاره شهد في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة كبيرة في الهجرة من الأرياف إلى المدن، كما أنّ الأقطار العربية أصبحت مع أوائل السبعينات، من أكبر مناطق العالم استيراداً للمنتجات الزراعيّة، وأكثرها اعتماداً على الخارج في توفير احتياجات السكان من الغذاء يُستثنى من ذلك سوريا، التي زاد إنتاجها الكلي للغذاء إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٣وقد جاء في دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أنّ الزراعة لا تزال تعاني من التخلف في كثير من جوانبها، ويعتبر العالم العربي منطقة العجز الغذائي الأوّل في العالم.

أثر التحدّي العلمي على الأمن القومي العربي

إن التيارات السياسية التى ستكون صاحبة القرار بعد الربيع العربى ستقوم بحل معضة التحدى العلمى وأثره على الأمن القومى حيث إنّ التقدم العلمي والتقني في كل مجتمع مرتبط بشكل عضوي بالنهوض العام لهذا المجتمع، ولهذا نلاحظ تباطؤاً ملحوظاً في النهوض العلمي والتقني في الأقطار العربية، في الوقت التي تتسارع فيه مستجدّات العلم والتقنية في العالم بشكل انفجاري متصاعد وبوتيرة متسارعة.

ويُلاحظ أنّ معظم مؤشّرات التقدّم العلمي والتقني العملية وبشكل خاص في الإنتاج والخدمات تأرجحت فى مكانها تقريباً خلال العقد

الماضي، وتكفي الإشارة إلى أنه لم يتم سوى تسجيل عدد نادر جداً من براءات الاختراع من مبدعين عرب، وعدد نادر جداً من سلع جديدة أو طرائق إنتاج جديدة في الأقطار العربية، كما لم يسجّل الإنفاق على البحث والتطوير سوى زيادة طفيفة.

ويتبيّن من تتبع حجم المنشورات والأبحاث العلمية العربية الصادرة في دوريات عالميّة- أنّ معظم الأقطار العربية استمرّ في أدائه الضئيل المخيّب للآمال فقد تركّز نصف البحوث العربية على الزراعة والطب والعلوم النظرية والاقتصادية والصيدلة وبالرغم من الجهود الشجاعة لعدد من العلماء إلا أن البحوث الأساسية مازالت في نطاق ضيّق إلى حد يمكن اعتبارها من الناحية العملية غير موجودة.

ويُعدّ انتشار المعرفة العلمية والخبرات البحثية في أقطار الوطن العربي أبطأ مما هو في البرازيل والهند، وذلك بسبب الاتصالات الضعيفة في ما بين العلماء العرب، وكذلك بسبب غياب المجاميع العلمية الفاعلة والاعتماد الكبير على الأستيراد المباشر للتقنية والحكومات العربية من أضعف الداعمين لبحوث الإنتاج وتطويره معظم المعامل مستوردة على أساس تسليم المفتاح وتبدو الحكومات العربية عاجزة عن تطوير نظمها الخاصة ومؤسّساتها لجعلها قادرة على الافادة من العلوم لخدمة المجتمع، إذ يتطلب إدخال العلوم والتقنية إلى الاقتصاد العربي تغييرات بنيوية وسياسية واجتماعية كبيرة.

فالتحديّات الأقتصادية والعسكرية والسياسية التي تواجه الوطن العربي اليوم تتشابك مع معطيات العلوم والتقنية، وكلّها تنعكس على الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية والثقافية، وعلى صراعنا الوجودي مع العدوّ الصهيوني وبالتالي فالتحدّي اليوم ومستقبلاً سيتركز على مدى قدرة كل طرف على الاستفادة القصوى من العلوم والتقنية المعاصرة، ودمج نتائجها في عملية إعادة البناء وتحرير الأرض والتنمية الشاملة.

وقد ورد في منشورات معهد المعلومات العلمية (ISI) أنّ إنتاجية الباحث العربي تعادل ١٠ بالمئة من المعدّل العادي لغيره من العلماء لغاية عام ١٩٧٣ وممّا يعاب على حركة البحث العلمي في الوطن العربي ندرة البحوث ذات الطابع القومي في معالجة القضايا والمشكلأت ذات الطبيعة المشتركة، والتي قد يساهم حلّها في إيجاد مؤسّسة علمية عربية تهدف إلى النهوض بالمستوى العلمي والتقني وتنمية المهارات والخبرات المشتركة وإنضاجها.

فالأزمة هنا تتجلّى في غياب منظومة عربية لنقل المعرفة واستغلالها في التنمية، ورفع القدرات الدفاعية، وتقليل الفجوة العلمية- التقنية بين العرب والعدو الصهيوني وتكاد معظم الأدبيات تجمع في تحليلها الواقع الراهن لمشكلة البحث العلمي والتخلّف التقني في الوطن العربي على الأمور أو التحديات التالية: انخفاض عدد الباحثين بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ومع معدّل المتوسط العالمي؛ ضعف البُنية المؤسسية العلميّة

(قطرياً وقومياً)؛ نقص عائد الباحثين العرب؛ هجرة الأدمغة العربية إلى الدول المتقدمة؛ وأخيراً غياب استراتيجية عربيّة قومية شاملة لمعالجة هذه المشكلأت، ووضع تصورات واقعية لمجابهة هذه التحدّيات الكبيرة.

وبالنسبة لنوعية مؤسّسات البحث العلمي الموجودة في الأقطار العربية، فإنه على الرغم من المحاولات الجادة التي قامت بها البلدان العربية لإنشاء وتطوير مؤسسات مركزية ومراكز بحث علمية وتقنية حديثة، لاتزال هذه المؤسسات تواجه مشكلات كبيرة تمنعها من الإنطلاق والعمل المنتج، وأبرزها غياب سياسة علمية واضحة ومتسقة، تحدّد أهداف واقعية وعلمية ومجدية للبحث العلمي، تصب في التنمية الاجتماعية- الاقتصادية،وفي تأسيس قاعدة علمية- تقنيّة قوميّة مستقلّة، لا تخضع لابتزاز القوى والشركات الدولية ولا تتأثر بالمتغيرات السياسيّة الاقليمية والعالمية، وبسبب جملة المشكلات التي تواجه البحث العلمي العربي يسود مراكز البحث العلمي العربيّة أجواء متشابهة من حيث التخبّط والتردّد، وتحكّم القوانين البيروقراطية، والافتقار للتراكم والتقدّم، والشعور بعدم الجدوى، وعدم توافر المناخ الملائم للبحث، ناهيك عن ضعف المجتمع العلمي والثقافي وأحياناً عزلته عن النشاط الوطني و ضعف مراكز المعلومات العلمية، وخدمات التوثيق والمكتبات، وقلّة الحوافز، والتبعية العلمية والتقنية للخارج،وضعف البُنى الأساسية وينجم عن ذلك نقص كبير في الإنتاج العلمي العربي من حيث الكميّة

والنوعيّة معاً فمتوسط إنتاج العلماء العرب يتراوح حول ٠.٤ بحث في العام.

وقد أشار الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية إلى الصلة المباشرة بين البحث العلمي والأمن القومي العربي، فقال إنّ الحصار المفروض على العراق إذا كان معني به شيء فهو العلم والتقنية، لأنّ العراق نجح في عبور الخطوط الحمراء المرسومة للبلاد العربيّة، لأنّ الدول الغربيّة والقوى الكبرى رسمت خطوطاً لا يجوز للدول العربية أن تتجاوزها خاصة في مجالأت التقنيات المتقدمة والبحوث التكنولوجية والبيولوجيّة والليزر والطاقة النووية، حتى كمجالات بحث أساسي وليست كصناعات معيّنة فقد وصل الأمر بالقوى الكبرى إلى درجة منع حتى المجلة العلمية من الوصول إلى العراق، وكذلك منع وصول المعلومات والأجهزة المتقدمة من أجل القضاء على التطور والتقدم في مهده، والقوى الكبرى تخاف من العقل العربي سواء في العراق أو في سورية أو في مصر أو في الجزائر أو في غيرها فالعقل العربي هو المحاصر وليس شعب العراق وحده.

من ناحية أخرى،هناك مشكلة خطيرة تتمثّل في تصاعد معدّلات هجرة الأدمغة العربية إلى الغرب الصناعي، برغم الحاجة العربية الماسّة لهذه الكفاءات والطاقات العربية المتقدمة، التي يُفترض أنها هي التي

تقود التنمية الشاملة، وتقلّص الفجوة العلمية- التقنية مع العدوّ الصهيوني.

وهجرة الأدمغة مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي الاقتصادي والسياسي والحضاري بشكل عام وأسباب هجرة الكفاءات الأدمغة من أقطار الوطن العربي إلى خارج حدوده كثيرة ومتشعّبة، ولا مجال هنا للتفصيل فيها ولكن يمكن الاشارة بصورة موجزة إلى مجموعتين من العوامل المؤثّرة، هما مجموعة العوامل أو القوى الطاردة، ومجموعة العوامل أو القوى الجاذبة الموجودة أو المعروضة في البلدان المُضيفة، التي تسهم في خسائر بشريّة وخبرات يزيد حجمها عن مائتي مليار دولار

ج- المستوى المعاشي اللائق لهذه الفئة المتخصّصة والشعور بالأمان والرفاه المادي والتسهيلات المختلفة.

ويرى دارسو هذه المشكلة أن الآثار المترتبة على نزيف الأدمغة أو هجرة الأدمغة كبيرة، وباهظة التكاليف بالنسبة للأقطار العربية حاضراً ومستقبلا، ومنها:

١- إنّ خسارة الطاقات البشرية المتخصّصة تشلّ الجهود الوطنية (قطرياً وقوميّاً) لحلّ مشكلات التنمية المعقدة، وتفقد العرب مورداً خلاقاً وحيوياً وأساسياً بالنسبة إلى تطويرها علمياً وثقافياً وحضارياً.

٢ـ إنّ تزايد البطالة في أوساط ذوي الطاقة العلمية الرفيعة، وحملة الأجازات الجامعية (والماجستير والدكتوراه أيضاً)، والتي بلغت ٣٥ بالمئة أو أكثر (من حملة خريجي الجامعات العربية)، ستضاعف من حجم التوترات الاجتماعية والسياسية، وستدفع بقسم كبير من هؤلاء إلى العمل من أجل الهروب أو حتى للانخراط في جماعات وتيّارات معادية لبلدانهم الأصلية، الأمر الذي يزعزع الاستقرار الوطني ويهزّ الأمن القومي العربي عموماً.

٣ـ ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات العربية التي تغذّي شرايين البلدان الغربية وبعضها تعمل مباشرة في أجهزة ومؤسسات وشركات موجّهة ضدّ الأمن القومي العربي، بينما تحتاج التنمية العربية وتطوير الإنتاج والصناعة الحديثة والزراعة المتقدّمة إلى مثل هذه الكفاءات في الميادين المختلفة، ولاسيّما في الاقتصاد والتعليم، والصحة، والتخطيط الحضري، والبحث العلمي، والتقنية، والصناعات العسكرية الذاتية.

٤ـ تبديد الموارد والطاقات البشرية المتخصّصة والموارد المالية العربية الضخمة، التي أنفقت في تعليم هذه الكفاءات وتدريبها، والتي يحصل عليها البلدان الغربيّة من دون مقابل تقريباً.

٥ـ في وقت هاجر فيه قسرياً حوالي ٥٠٠ ألف كفاءة عربية من حملة الشهادات العالية إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربيّة، تشير بعض

الدراسات العربية إلى دفع الأقطار العربية أموالاً طائلة للخبرات الدوليّة، وهو ما يحمّل المشروعات الصناعية العربية تكاليف إضافية للخدمات الأستشارية والعمولات والرشاوي بنسبة تتراوح بين ٢٠٠- ٣٠٠% مقارنة بالتكاليف الدولية، وأنّ قيمة الارتفاع في هذه التكاليف خلال المدة ما بين ١٩٧٥- ١٩٨٠ خمس سنوات فقط بلغت ٢٥ مليار دولار، أي أكثر من إجمالي الآنفاق العربي في مجالات التعليم والبحوث والتقانة في المدّة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٤.

وبذلك يتحمّل الوطن العربي بسبب هذه الهجرة خسائر مزدوجة، تتمثّل في ضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وتدريبات الكفاءات العربية المهاجرة وإعدادها من جهة، وفي نقص الكفاءات وسوء استغلالها والافادة منها، بل واستيراد الكفاءات أو الخبرات الغربية المماثلة بتكاليف كبيرة وفي هذا السياق يقول باحث عربي تعقيباً على هذا الهدر الهائل لابدّ أنّ أصحاب القرار والبيروقراطيين المعاونين لهم يشعرون شعوراً عميقاً بالنشوة عندما يتمكنون بجرّة قلم واحد، من إجراء صفقات عن طريق عقود تسليم المفتاح أو سلعة في اليد لشراء معمل فوسفات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، أو مرفأ بقيمة ملياري دولار، أو معمل للغاز الطبيعي السائل بمليار دولار إلخ ويمكن لهؤلاء الذين يعقدون الصفقات جني ثروات هائلة وسريعة عن طريق تسهيل منح هذه العقود الضخمة.

٦- الظاهرة المستجدّة والتي تنعكس بشكل خطير على الأمن القومي العربي وعلى مستقبل الصراع العربي- الصهيوني، تتمثّل في أنه وفي وقت ازدياد معدّلات هجرة الكفاءات العربية من الاختصاصات العلمية الهامة والحساسة باتجاه البلدان الغربيّة، فإنّ إسرائيل تستقطب آلاف العلماء من الاتحاد السوفييتي السابق، والذي قدّرت دراسة عددهم بأكثر من ٧٠ ألفاً من المهندسين، وقرابة ٢٠ ألفاً من الأطباء والممرّضين والفنانين، وحوالي ٤٠ ألفاً من المدرسين، وقسمٌ كبير من هؤلاء حملوا معهم كثيراً من أسرار التطوّر العلمي ، والأسرار الأخرى وإذا كان عدد المهاجرين من يهود روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق إلى إسرائيل منذ أواسط سنة ١٩٨٩ إلى نهاية عام ١٩٩٨ قد بلغ حوالي ٨٠٠ ألف مهاجر، فإنّها تخطّط لاستقبال ١,٢ مليون مهاجر جديد حتى عام ٢٠٠٢.

وطبقاً لمعلومات عوزي جدور، مدير قسم خدمات الاستيعاب في وزارة الاستيعاب، فإنّه منذ بداية الهجرة الواسعة سنة ١٩٨٩ إلى نهاية عام ١٩٩١، كان في إسرائيل بين المهاجرين الجدد ١٠ آلاف عالم، ٨٧ ألف مهندس، ٤٥ ألف هندسي وتقني، ٣٨ ألف معلم، ٢١ ألف طبيب، ١٨ ألف من رجال الفن، ٢٠ ألف أكاديمي في العلوم الاجتماعية وبحسب البروفسور يرمياهو برنوبر، من جامعة تل أبيب ورئيس قسم الأبحاث الإسرائيلية، في مجال الطاقة، فإنّ ٢٠ % من

المهاجرين الجدد هم من حملة الشهادات العلمية في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء والتكنولوجيا وفي إمكان طاقة كهذه أن تحول إسرائيل إلى ما يشبه اليابان من الناحية التكنولوجية.

وفي ما يتعلق بتعرّض الأمن القومي لخطر مؤكّد نتيجة هذه الاستراتيجية من الهجرة في حال استكمالها، فإنّ الأمر لا يحتاج إلى شرح أو توضيح أو براهين.

٧- لقد كتب الصحافي الأمريكي توماس فريدمان في مقال بعنوان: ما الذي يحدث عندما تهيمن إسرائيل على أمن الانترنت؟ في صحيفة نيويورك تايمز، قائلاً، إنّ إسرائيل تصنف الآن في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الشركات الجديدة ذات الصلة بالكمبيوتر، التي انتشرت في التسعينات في بورصة نيويورك تم تداول أسهم أكثر من مائة شركة إسرائيلية عاملة في هذا المجال، ووحدها الشركات الأمريكية المسجّلة في البورصة هي التي تجاوزت هذا الرقم.

إنّ النهضة العلمية- التقنية لن تحدث في غياب الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة أمراض البيئة المستوطنة، وإيقاف زحف التصحّر، وشحّ المياه الصالحة للشرب، واستيعاب الطاقات البشريّة النازحة إلى المدن، والبطالة المتفاقمة والنسبة العالية من الأميّة رغم مئات الندوات و الاحتفالات العربية السنوية بمحو الأميّة.

تحديات أخرى

ولقد طفت على السطح الكثير من العوامل الأخرى التى تهدد الأمن القومى العربى ومنها :- الثورات المضادة – التدخل الأجنبى خاصة الأمريكى – الفوضى العارمة ٠٠٠٠

الربيع العربى والتدخل الأجنبى

هناك رأيين متباينين فيما جرى ويجري من أحداث في الوطن العربي، فرأي يعتقد أن هناك مؤامرة غربية تستهدف وحدة واستقرار وثروات البلدان العربية، يصدر هذا الموقف غالبا عن القوى الرافضة للتغيير أما الرأي المعارض فيرى أن ما يحدث هو ثورة على الظلم والاستبداد والفساد، تستحق الإشادة والتأييد، ولا دخل للغرب فيها، إلا ما كان من قبيل المسايرة ومحاولة التوجيه والاستفادة، والحقيقة أن الموقفين يصدران عن خلفية سياسية يمليها عليهما موقعهما السياسي، فمن هو في السلطة ويريد الاستمرار فيها يرى أن ما يجري مؤامرة، ومن هو في المعارضة ويريد التغيير يراه ثورة ، وحين نفحص نظرية المؤامرة عن كثب، نكتشف أنها تنطوي على أربعة أهداف خطيرة:-

١- الإشادة بأمريكا، ومنحها شرفاً لا تستحقه، وهي نفسها لا تدعيه، كونها استطاعت أن تفجر هذه الأحداث من وراء ستار بدون تكلفة ولا

تضحيات، وهي التي عجزت عن تحقيق أي إنجاز في العراق أو أفغانستان رغم ما تكبدته من تكلفة باهظة في الأرواح والأموال.

٢ ـ تحقير الشعوب العربية وطلائعها الحية من شباب ومحامين ومثقفين وفنانين والاستخفاف بتضحياتها، لأنها حسب نظرية المؤامرة مجرد أحجار شطرنج تحركها أمريكا وتدفعها إلى المحرقة من حيث تدري أو لا تدري.

٣ ـ الانحياز إلى الأنظمة المستبدة

٤ ـ تبرير ما اقترفته من مجازر يندى لها الجبين في حق مواطنيها.

٥ ـ وأخيرا رفض التغيير ودعوة الشعوب إلى الاستسلام للاستبداد، والاستعباد والتوريث والفساد والتبعية.

هل يعني هذا استبعاد شبح المؤامرة تماما، فلنفسح المجال للغربيين أنفسهم يدلون بمواقفهم من هذه الثورات، كتب هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا سابقا، ملخصا دور أمريكا تجاه الربيع العربي في ثلاثة أهداف كبرى هي: حماية آبار النفط، حماية أمن إسرائيل، والحيلولة دون بروز قوة إقليمية، والمقصود بذلك إيران وتركيا أو أي وحدة أو تقارب عربي إسلامي، حتى تبقى إسرائيل منفردة بالتفوق طبعا.

يقول رئيس حكومة سابق: إن الغربيين كانوا يطلبون منا أربعة مطالب: الحفاظ على مصالحهم ـ القدرة على التحكم في الأوضاع بحفظ الأمن والاستقرار ـ عدم تصدير المشاكل والقلاقل إلى الجيران، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، وأخيرا تبني خطاب وليس عملا، يعتنق الحريات واقتصاد السوق والدفاع عن حقوق الانسان، فمن وفر هذه الشروط الأربعة فهو في مأمن من تدخل الغرب وللغرب من الناحية الإستراتجية ثلاثة أعداء ألداء هم الشيوعية وكان يرمز إليها بالخطر الأحمر، والإسلام ويرمز إليه بالخطر الأخضر، والصين ويرمز إليها بالخطر الأصفر، وقد تمكن من القضاء على الخطر الأحمر وبقي الأخضر والأصفر،ولا يعني القضاء عليها باحتلال أوطانها أو إبادة شعوبها، وإنما بحملها على التخلي عن أيديولوجياتها وقيمها وثقافتها، واعتناق الأيديولوجية الأمريكية المتمثلة في الليبرالية والرأسمالية والديمقراطية وقيم اقتصاد السوق فالمؤامرة بهذا المعنى موجودة قبل الربيع العربي، وأثناءه وبعده فإذا كان احتلال العراق، وتدخل الناتو في ليبيا، وما يجري في سوريا والاستقواء بالخارج مرفوض ومدان، ولكن من يتحمل وزر ذلك هو الحكم المستبد الذي يرفض التغيير والإصلاح، ويحرم شعبه من حقه الطبيعي في الحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، أسوة بشعوب العالم، وليست الشعوب قطعا، التي ضاقت ذرعا بالظلم والفساد فانتفضت انتصارا لكرامتها وحريتها.

لقد أنشأ الحاكم المستبد معادلة شيطانية، تحصر الاختيار بين شرين فقط إما القبول بالحاكم المستبد، أوالفتنة والحرب والفوضى والتدخل الأجنبي، وكل الحكام الساقطين لجأوا إلى هذا الابتزاز بدءا بابن علي ومرورا بمبارك وصالح والقذافي وانتهاء ببشار، وكأن الأمرين متلازمان، مع أن العكس هو الصحيح، بدليل أن الدول الأكثر استقرارا وازدهارا، مثل سويسرا والسويد وكندا هي ذاتها الأكثر حرية وعدالة وديمقراطية، فالاستقرار والازدهار صنوان يسيران اليد في اليد جنبا إلى جنب، في حين أن الدول الأكثر استبدادا وفسادا هي نفسها الأكثر اضطرابا وخرابا.

فالتغيير قادم لا محالة عاجلا أو آجلا فالأنظمة المتسلطة عاجزة عن تحقيق التنمية ومحاربة الفساد وتوفير العدالة الاجتماعية، حتى لو أرادت، لأن ثمة أمور لا يمكن توفيرها في ظل هذه الأنظمة، كسيادة القانون والفصل بين السلطات والشفافية والديمقراطية وتكافؤ الفرص والمحاسبة.

فالتغيير إذاً حتمي لا يمكن منعه أو تعطيله، تفرضه العولمة، وتطلعات الشعوب، وثورة الإعلام التي تسمح للأفراد والشعوب بعقد المقارنات بين أوضاعها وأوضاع الشعوب الأخرى وما تنعم به من حرية وتنمية وعدالة.

الثورت المضادة

الثورة المضادة هي محاولة من أنصار النظام القديم لأستعادة النظام القديم بقواعد عمله بالأساس أهم من أشخاصه، ويعني ذلك في مصر عودة سطوة المؤسسة الأمنية واستمرار مناخ الفساد المالي والأداري في كافة المؤسسات ضمن عملية تحميها وتستفيد منها المؤسسات الأمنية.(١)

وتتميز الثورة المضادة بالعنف الشديد ضد الشعب بصورة عامة والثوار بصورة خاصة، وفي أهم تجارب الثورات المضادة التي نجحت في هزيمة الثورة كان الجيش هو الذي يقوم بها تسعى الثورة المضادة كذلك إلى إثارة الفزع من الثورة نفسها، بأن تقول أنها ستؤدي إلى غلاء الأسعار أو انعدام الأمن أو خلو المتاجر والأسواق من السلع، وتهدف من ذلك إلى إبقاء المواطنين في بيوتهم ومنعهم من الإنضمام للثوار وتركز الثورة المضادة عادة على ضرورة هزيمة أي عمل جماعي يواجه الفساد والقهر وسوء توزيع الثروة،ولا ننسى بالطبع أنها تسعى لإعادة الأوضاع السابقة على الثورة والتي تتميز بانتشار الفساد والفقر والقهر، وبالتالي تعمل الثورة المضادة دائما على مواجهة أي عمليات احتجاج وتعادي بشكل خاص إضرابات العمال لأنها تهدد الاستقرار والنمو

---

١) عن مقال لمحمد البعلى منشور على النت - بتصرف

الاقتصادي، دون أن توضح أن النمو الأقتصادي في حد ذاته لا يضمن أن يتم توزيع عائدات النمو بشكل عادل بين أفراد وقطاعات المجتمع.(١)

وفى كل الثورات المنتصرة هناك ما يسمى بالثورة المضادة ويخطط لها عدد من اتباع الحاكم المستبد المخلوع والمستفيدين منه وأعوانه وأحيانا قد تنجح مثلما حدث فى حالة الثورة الفرنسية فى إحدى مراحلها ومثلما حدث فى الثورة المضادة لثورة مصدق فى إيران عام ١٩٥١التى نجحت فى إعادة شاه إيران مرة أخرى بالشكل الذي جعل الشاه وقتها يقول لكيرميت روزفلت ممثل المخابرات الأمريكية إنني مدين بعرشي إلى الله ثم إلى شعبي ثم إليك وكان صائبا فى الجزء الأخير فقط

هذه الثورة المضادة كان لها محاولات أيضاً فى تاريخ مصر ، وكلنا نعرف ما حدث أيام العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ عندما اجتمع عدد من الباشاوات من أتباع النظام الملكي البائد ليحاولوا الاتصال بالسفارة البريطانية ـ أثناء الحرب و يعرضوا أنفسهم للحكم كبديل لعهد عبد الناصر ووصلت الاتصالات إلى حد بدء الباشاوات فى تشكيل حكومة من شدة ثقتهم فى إنتصار بريطانيا و فرنسا وإسرائيل و سحقهم للقوات المصرية والمقاومة الشعبية فى بورسعيد ، لكن ذلك لم يحدث وانقلب

---

١) تساؤلات حول الثورة – أسامة عبد الرحمن

السحر على الساحر .

وحتى فى حالة ثورة تونس شاهدنا كلنا اتباع نظام ابن على وهم يشيعون الفوضى بعد هروبه فى الأيام التى تلت السقوط لمدة شهر قبل أن تتكشف الحقيقة واتضح أن بعض قيادات الحرس الرئاسي هم المسئولون عن هذا وفى حالة ثورة يناير فى مصر هناك من يخطط لهذه الثورة المضادة ليس بالضرورة لعودة مبارك بل فقط لاستمرار نظام مبارك بشكل آخر أكثر تطوراً أو عودة بشكل جديد ومختلف وبالطبع لا حاجة للقول هنا السيناريو القادم ليس من قبيل التخيل المطلق وستجدون بأنفسكم أن الأمر أكثر تعقيداً من خيال أي شخص أو قدرته على الاختلاق ، مهما كان عبقرياً بل هو أجزاء وشواهد وردت إلينا مؤكدة من عدة مصادر حتى اكتملت لدينا الصورة كاملة بعد بحث مضني فى المؤشرات لنتأكد مما ورد إلينا ولا أستطيع الجزم بوجوده ١٠٠ % بعد نجاح الثورة وبدء حصارها لعدد من رموز وقيادات النظام و بقاء جزء منهم ينتظر المحاسبة قرر عدد منهم أن يبادر بالهجوم إتباعا لمبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع واجتمعت الضباع الجريحة على عدة طوائف متفرقة يجمعهم أنهم من رجال النظام المطلوب إنهاؤه :

- ضباط فى جهاز أمن دولة تحركهم روح الإنتقام والخوف من الحساب عن عهود التعذيب .

- رجال مخابرات يدينون بالولاء لعمر سليمان .

- رجال أعمال فاسدين معرضون للمطاردة و المحاسبة و المحاكمة
- قيادات كبرى و صغرى فى الحزب الوطني وجدوا أنه يصعب عليهم التلون فى ظل النظام الجديد وفى ظل جيل من الثوار لديه انترنت يوثق كل ما جرى وكل كلمة قالوها سابقاً ٠
- قيادات إعلامية بعضها ما زال موجوداً ينتظر إقالة بين ليلة وأخرى - بعض المسئولين الحاليين فى الحكومة وفى مواقع حيوية منهم وزراء ما زالوا فى مواقعهم فى الحكومة الحالية وينتظرون إقالتهم وبعد اجتماعهم ، تقررت الخطة لتحقيق عدة أهداف متفاوتة المدى : ٠
- الدفاع عن صورتهم بشكل عام وإزالة اتهاماتهم إعلامياً
- شغل الرأي العام والثوار والجيش عن محاسبتهم عن جرائمهم طوال سنوات فى حق الشعب المصري ٠
-الايقاع بين قيادات القوات المسلحة وبين الثوار وإفساد الروح الايجابية بينهم
- إشاعة الفوضى بشكل عام بهدف إظهار الحالة الأمنية فى شكل انفلأت
- ربما إذا نجح المخطط إلى نهايته قد ينتهى بعودة النظام السابق و ليس بالضرورة مبارك بل قد أي وجه جديد يضمن حماية أتباع النظام من المسائلة مستقبلا ولتحقيق هذه الأهداف بدأوا التحرك على سبعة محاور محددة و بعناية و خبرة تجمع بين خبرات سابقة كبيرة فى مجال الحشد و خبرات أخرى أمنية واستخباراتية فى مجال الحرب النفسية

وفى فنون الدعاية السوداء وهذا تجده فى تونس أيضاً حيث بدأت الثورة المضادة في تونس من أول لحظة انطلقت فيها الثورة التونسية ففي نفس اللحظة التي أعلن فيها هروب الطاغية تم الالتفاف على الدستور ونصب الوزير الأول آنذاك نفسه رئيسا مؤقتا وقد كان أول خرق قانوني ومحاولة تدارك الأمور قبل أن تفلت من حاشية السلطان الأ أن الشعب وقتها قال لا وأصر وفي أقل من أربع وعشرين ساعة تغير الرئيس وطبق الفصل القانوني الصحيح كانت هذه الحادثة أول اعلأن مباشر عن خيوط الردة التي ستكون مقاومتها شرسة جدا.

واستمر صراع الثوار الفتية مع قوى الثورة المضادة ولم يتوقف ففي محاولة الالتفاف الثانية لتشكيل حكومة جديدة من المفروض أن تكون حكومة تصريف أعمال تتكون من تكنوقراط حتى يضعوا البلاد على بداية الطريق في انتظار تشكيل حكومة شرعية إلا أن الحكومة أغلب وزاراتها وخاصة وزارات السيادة تتكون من رموز الحزب البائد ووقف الشعب مرة أخرى لها وكان اعتصام القصبة ١ الذي تم تفريقه بالقوة بعد أن أسقط الحكومة الأولى وبعث رسائل جديدة أن الشعب لن يسكت ولن يسلم فهذه الحكومة لم تلغي الدستور وتركت كل القوانين القديمة فقط حدث مجرد تغيير في الأسماء وعاد الشعب الى الأحتجاجات وكان اعتصام القصبة ٢ العظيم الذي أحدث التغيير الكبير بمناداته بمجلس تأسيسي وسقطت الحكومة الثانية وجاءت حكومة جديدة تبنت مطالب

الاعتصام التي من أبرزها هيئة انتخابية مستقلة تؤدي الى انتخابات حرة لمجلس تأسيسي يعيد صياغة الدستور من جديد.

وتستمر الاحتجاجات والأعتصامات أمام مماطلة الحكومة وعدم الايفاء بوعودها ثم جاءت الإنتخابات وما نتج عنها من تكتلات وتحالفات سياسية جديدة أبرزت أن الشعب إذا لم يكن متيقظا فان خيوط الردة مستعدة دائما للانقضاض على انجازاته ودفن أحلامه والعودة به في أي لحظة الى الأسوأ.

حتى كان اعتصام باردو الأخير الذي تكتلت فيه كل القوى ضد الثورة المضادة أما فى ليبيا فالثورة المضادة ليست ثورة بالمعنى المتعارف عليه قدر ما هى بعض التنفيسات عن ضغائن وأحقاد زرعها النظام السابق فى نفوس بعض القبائل ويشمل الأحساسُ بالخطر رصدَ صيغة أخرى من صيغ التعامل مع الثورات، قد يصلح له عنوان الضربات المضادّة المقصودة، وهو ما يسري خصوصا على ليبيا أما فى اليمن فتلعب طهران دورا خطيراً حيث تدعم الثورة المضاده وهدفها الأول عدم استقرار الأوضاع فقد تم الكشف عن خلية تجسس إيرانية في اليمن تدعم جماعات مسلحة وإيران لازالت تلعب بنفس الطريقة القديمة أيام الحرب الباردة، حين كانت تستخدم المخابرات الأمريكية بعض الجماعات المسلحة لتنفيذ مخططات تصب في خدمة ومصلحتها وإيران بهذا الدعم تبحث عن موطئ قدم جديد لها، معتبرة أن قيامها بهذا الدور يأتي في

مقابل الدور الايجابي الذي تقوم به السعودية ودول الخليج ووقوفها إلى جانب اليمن كما ظهر كثير من الشباب فى ساحة التغيير فى اليمن على غرار جماعة آسفين ياريس وهم من المنتفعين والمدعومين من على عبد الله الصالح بأموال منهوبة أصلا من الشعب يريد أن يؤجج الصراع داخل اليمن لكى لا يهنأ أو ينعم بالاستقرار على غرار ما قاله المخلوع المصرى أنا أو الفوضى

الاستقواء بالخارج

علت أصوات كثيرة فى الفترة المنصرمة تدعو إلى التدخل الأجنبى المباشر من بعض الذين يدعون حب الوطن وهم لايريدون إلا تدمير الأمة كما فعل بعض العراقيين الذين قام كلبهم بتقديم طلب لتمديد فترة الاحتلال فى بلاده ؟؟؟؟؟

هذه الأصوات لم تتمكن من الوصول للحكم عن طريق اقناع ناخبيها فأرادت الوصول إلى سدة الحكم بالعافية وان أمكن فبمعونة أعداء الله والوطن خيبهم الله ،والمؤسف انهم فى استقوائهم يدعون أن فعلتهم فى صالح البلاد والعباد ولا أدرى أى مصلحة وطنية تلك التى يتشدقون بها فى إقامة تمثال لبوذا مثلاً ولكنها مخاطبة العاطفة والعقيدة الدينية لدى بعض عباده كى يكونوا سنداً لهم فى طلبهم وعوناً لهم على أهلهم فى بلدهم التى لا يستحقون أن يحملوا جنسيتها فهم من أبناء الشرائح الهامشية التي كانت قد سكنت المدن، وانفصلت عن جذورها الريفية ،

وعجزت سلطات الدول عن احتواء المتعلمين منها أو المتخصصين في برامج التحديث الإقتصادي والاجتماعي التي اعتمدتها سلطات هذه الدول في نهج نظامها وهم في بنيتهم كجماعات غير منتجة، امتهنت التزلف وطرق الاحتيال والتسول فلا انتماء لها، ولا تندرج أفعالها في أي مشروع عمراني مستقبلي مفيد، ومن موقعها هذا كجماعات منبوذة، اتخذت مواقف حاقدة ثأرية ضد المجتمع، وتوارثت خلخلة وتخريب البنى الاقتصادية في المناطق القاطنة فيها لحساب الغير وتفتقر هذه الجماعات بالضرورة إلى ثقافة تطوير بنائية، فهم فى الحقيقة حملة شعارات وعناوين مقتبسة من تعابير ومفردات تطلقها وتروجها أجهزة الإعلام والفضائيات الملحقة بالمشروع الأورو أمريكي ويدرجها كتبة هؤلاء في مقالاتهم السطحية، التي تعنى بنشر ثقافة الاستسلام ولإخفاء مرامي دعوتهم يستعيرون قيم الغير عن الحرية والديمقراطية والمجتمع الحر ويتقنعون بملامح المثقف الثوري ومهامه في الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات وهم في المحصلة يدعون إلى مجتمع من غير أرض أو وطن حاضن للجهد والإنتاج والقيم، بلا قيود ولا حدود، لا أعراف له ولا تقاليد، ويدعون إلى إباحية مطلقة وإلى فوضى تطال المجتمع لإباحة الوطن.

ومن ذلك لقاء بعض رؤوس المعارضة المصرية مع السفيرة الأمريكية فى سبيل التصعيد ضد الدستور الجديد، ولمحاولة لتقسيم

الوطن وهؤلاء يعطون لأمريكا معلومات مغلوطة حول التيارات والأحزاب الإسلامية، تزيد من حالة الجمود بين الإدارة الأمريكية و التيارات الإسلامية، حيث تقترب الخارجية الأمريكية من القوى الليبرالية نظرا لتقارب الفكر الأيدولوجى بينهما.

خصوصية مصر

هناك بعض الأخطار المحدودة بالحدود المصرية نذكرها على اعتبار حجم مصر ومكانتها ومنها الاختراق الأمنى فقد كشفت السلطات الأمنية المصرية عن قيام جهاز الموساد الصهيوني بمحاولة اختراق شبكات الأتصالأت المصرية الثابتة والمحمولة ٢٨ مرة منذ قيام ثورة ٢٥ يناير وحتى أول ديسمبر ٢٠١١ ناهيك عن حالأت القبض على الجواسيس ومنهم جرابيل الذى تم مقايضته ب٢٥ من الأسرى المصريين فى السجون الأسرائيلية ويأتى الكشف عن عملية القبض على ضابط الموساد الإسرائيلى فى قلب القاهرة دليلاً على الرعب الذى تعيشه تل أبيب، ففى أقل من ٤ شهور يتم الكشف عن عملاء وجواسيس لإسرائيل جاءوا للرصد وجمع المعلومات ومحاولة إحداث الفتنة بين طوائف الشعب، وإحداث الوقيعة بين الجيش والشعب كما أن الأزمة السياسية

والطائفية في مصر آخذة في التعمق ولأزمة مريناب- ماسبيرو المركبة بعدان، الأول طائفي تجسد في جريمة حرق دار عبادة مختلف علي قانونيتها ترجع لمواطنين من الأقباط والبعد الثاني سياسي تمثل في إخفاق السلطات السياسية في إدارة الأزمة بطريقة تؤكد مبادئ المواطنة ودولة القانون، بل وعلي العكس تماما من ذلك تطورت الأمور في اتجاه شديد السلبية وصل إلي حد توريط القوات المسلحة- ولأول مرة- في مصادمات عنيفة لها طابع طائفي، الأمر الذي أدي إلي تعميق الشرخ الطائفي-السياسي في المجتمع كما كرست إسرائيل سلاحها الأستخباراتي في مصر التي ترتبط معها بمعاهدة سلأم فقد كثفت تواجدها الأستخباراتي ولعل كثرة قضايا الجاسوسية التي كشفتها السلطات المصرية خير دليل علي أن إسرائيل تتعامل مع مصر علي أنها عدو ولا تأثير لمعاهدة السلام الموقعة بين البلدين في هذا الشأن وكلنا يذكر قضايا عزام عزام ومحمد صابر وشريف الفيلالي وشبكة التجسس علي الاتصالات في سيناء وغيرها وغيرها الكثيروعن جماعات الإسلام السياسي فإن خريطة الحركات فى سيناء تتضمن تنظيمات جهادية تتلقى تدريبات عسكرية وتنقل السلاح للفلسطينيين وتكفيريين ينتهجون القتال ضد من لا يقيم شرع الله وخلايا نائمة تنتظر الأوامر والجماعات الإسلامية

المنتشرة بامتداد منطقة شريط الحدود خاصة مدينتى رفح والشيخ زويد الأقرب للحدود مع إسرائيل، وعندما أعلن بيان منسوب لما يسمى تنظيم القاعدة في سيناء، أن شبه جزيرة سيناء بمصر إمارة إسلامية واستهل البيان الذي استشهد بآيات قرآنية وأحاديث شريفة فقد تزايد القلق في مصر من مخاطر انتشار فكر التكفير المتطرف في منطقة شبه جزيرة سيناء خلال الفترة الأخيرة، خاصة بعد إعلأن جماعة أطلقت على نفسها أنصار الجهاد في سيناء مبايعة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري وهذا دفع بعض الدول الأوروبية إلى القلق من التوجهات الاسرائيلية فأجرت اتصالات مع دول عربية شرحت من خلالها عناوين المخطط الإسرائيلي فوصلت تحذيرات إلى المجلس العسكري المصري ، ومن هنا جاء التحذير الذي أطلقه المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري وهدد إسرائيل بقوله من يقترب من حدود مصر سنكسر قدمه والمشكلة التي يواجهها المجلس العسكري المصري أنه في واد والقوى السياسية المصرية في واد آخر فالمجلس العسكري يتحسب ويستعد لعدوان عسكري إسرائيلي أصبح مؤكداً ومسالة وقت لأ أكثر ، والقوى السياسية المصرية المتعطشة للديمقراطية لا تأبه بالتهديدات التي تواجه مصر وسيادة مصر على سيناء حتى خرج أحد المتحدثين من إحدى

القوى السياسية ليقول أن المزاعم حول التهديدات الإسرائيلية لمصر تصب في مصلحة مرشح ما في الرئاسة على حساب مرشحين آخرين وفي يوم اعتصام العباسية وتهديد المتظاهرين باقتحام وزارة الدفاع المصرية توافرت معلومات أن إسرائيل استعدت في ذلك اليوم لاجتياح سيناء وحددت ساعة الصفر الثالثة من بعد الظهر في حال نجاح المتظاهرون فى اقتحام وزارة الدفاع المصرية لأن الجيش المصري سيكون فى نفس الحالة في حرب يونيو ٦٧ حيث انقطعت الاتصالات بين قيادة الجيش والقطاعات المختلفة البرية والبحرية والجوية وسلأح الصواريخ وكان اعتصام العباسية وتهديد المتظاهرين باقتحام وزارة الدفاع فى إطار مصالح حزبية ضيقة رغم أن خطراً جسيماً كان يتهدد مصر بسبب لامبالاة بعض القوى السياسية المصرية واستهتارها بالتهديدات التي تواجه مصر .

وقبل سنوات روى الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك لزعيم عربي أنه بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد طلب رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق مناحم بيجين من السادات أن تتخلى مصر عن جزء من سيناء مقابل حصول مصر على تعويضات ضخمة فرفض السادات هذا العرض الذي تم بحضور حسني مبارك نائب السادات آنذاك ، ورفض السادات أي

نقاش في هذا الموضوع .

فالمخطط الإسرائيلي باقتطاع جزء من سيناء ليس جديدا ولكن إسرائيل ترى الآن أن الظروف مواتية لتنفيذه مستغلة الظروف الداخلية التي تعيشها مصر.

والموساد يعمل في سيناء ويدرس كل كبيرة وصغيرة وذلك منذ احتلالها عام ١٩٦٧ وبعد الاحتلال بأقل من شهر والتواجد الاستخباراتى فى سيناء منذ فترة طويلة وقد أرجعها البعض إلى ما قبل طلب هرتزل جزء من سيناء من السلطان عبد الحميد وقد رجّحت صحيفة شينخوا الصينية أن يكون للشين بت اليد العليا وهي التي قدمت المعلومات الاستخباراتية التي مكنت الجيش من التحضير للهجوم الذى قتل فيه المسلحون ال ١٦ من الجنود المصريين في نقطة تفتيش في شمال سيناء بالقرب من الحدود الإسرائيلية وسهّلت اشتباك الطائرات والدبابات وقوات المشاة الإسرائيلية مع المسلحين وأوقفتهم خلال دقائق بعد عبورهم الحدود والمعلومات الاستخباراتية التي قدمتها وكالة شين بيت، والتي شاركت فيها نظيرتها المصرية، منعت هجوما كبيراً مميتا كان من الممكن أن يودي بحياة عدد كبير من المدنيين والجنود الإسرائيليين وقد أوضحت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن أربعة ضباط من الموساد اخترقوا الحدود الدولية وتسللوا إلى داخل الأراضى المصرية برفقة اثنين من

البدو بهدف تنفيذ عملية اغتيال أحد نشطاء الجهاد المتورطين فى مقتل سياح إسرائيليين وأن هذه هى المرة الأولى التى تتأكد فيها الاستخبارات المصرية من اختراق ضباط إسرائيليين لأراضٍ مصرية بعد اتفاقية السلام بين القاهرة وتل أبيب.

وعن الأحداث الأخيرة فى رفح فإن أصابع إسرائيل تعبث فى سيناء لتثبت للعالم عجز مصر عن حمايتها وبين الفينة والأخرى تقوم بعمل إرهابى لتثبت صحة نظريتها فهى دائماً وراء أعمال العنف فى سيناء ويؤكد ذلك ما حدث مؤخراً على الحدود الشرقية معها فى رمضان والذى راح ضحيته بضعة عشر من أبنائنا .

ولقد تعددت المحاولات الإسرائيلية من أجل الاستيلاء وفرض السيطرة علي منطقة شبه جزيرة سيناء وإعادة اغتصابها وتعدت هذه الأطماع نطاق الحلم وتحولت التخوفات الكبيرة بعد ثورة ٢٥ يناير وإسقاط النظام السابق الذي تبين بعدها أنه كان متورطاً بالتستر علي بعض المصالح الإسرائيلية في مصر والسكوت علي تقدم إسرائيل وقواتها في سيناء لعشرات الأمتار والتي تعد مخالفة لغتفاقية كامب ديفيد ، يأتي ذلك مع تخوف سيطرة الإسلاميين علي الحكم في مصر ومساعي التدخلات المصرية في الشئون العربية مثلما حدث بعض النزاع بين حركتي حماس وفتح فى مصر في مبني المخابرات العامة وجري التصالح بين الحركتين

كل هذا أدي إلي تزايد الممارسات الإسرائيلية في المنطقة فسعت إلي إثارة البلبلة والفوضي في الجانب المصري وتعددت إلي الاشتباه في دخولها لتفجير خط الغاز في إسرائيل والقيام بخطف واغتيال بعض الجنود المصريين علي الحدود الإسرائيلية ناهيك عن مساعي إرسال صورة سيئة عن عدم قدرة الأمن المصري علي السيطرة علي هذه المنطقة التي تعددت فيها الأحداث وحالات الخطف والتعدي علي الأقسام وانتشار السلاح

وإسرائيل كفكر استراتيجى فى الوقت الحالى تفكر فى تدويل سيناء لأن مساحتها ٥٦ ألف كيلو متر وتمثل مساحة شاسعة وبصورة أو بأخرى لا تستطيع إسرائيل التحرك فيها دون أجهزة معلومات واستخبارات وشاباك، وبالتالى فى نهاية المطاف من الممكن أن تصل الحالة المصرية إلى تدويل سيناء وهناك منظمات صهيونية مثل إيباك فى واشنطن وغيرها هى المسيطر الأول على الإعلام ووسائل الاتصال والجامعات ومراكز الأبحاث فى أمريكا تصرح بأن الفراغ الأمنى فى سيناء يتطلب تدخلا دولياً وتكون سيناء تحت الأئتمان الدولى والدولة المصرية دولة ضعيفة، وليس لديها قدرات على أرض الواقع لحماية حدودها وبذلك تدخل تحت الائتمان الدولى وتدخل قوات دولية تحمى الحدود مع مصر، وبذلك يحاول الباحثون اللإسرائيليون تدويل قضية سيناء بحجة أن مصر لأ تستطيع السيطرة على قطاع غزة.

ولقد أثار ما عرضته الإدارة الأمريكية للتدخل في حماية سيناء أمنيا ردود الأفعال رافضة تماما لأي تدخل خارجي وأكدت سيادة مصر ودور القوات المسلحة المصرية إن القبول بالعرض الأمريكي يعد تنازلاً عن الحق الأصيل لمصر في حماية أرضها والدفاع عن حدودها حيث أن الحل يكون في الضغط من أجل تعديل اتفاقية كامب ديفيد والأستفادة من الظروف الراهنة والسماح بعودة الجيش المصري بكامل العتاد والسلاح لأرض سيناء التي تعد جزءا أصيلاً من أرض الوطن والتدخل الأمريكي في هذا الوقت سيكون مقدمة لإعادة احتلال سيناء.

وإذا أضفنا إلي ما سبق انشغال القوات المسلحة وكافة الأجهزة الأمنية المصرية بكافة فروعها في الأزمات الداخلية المتسارعه والعنيفة والمتلاحقة داخل البلاد ، فيجعلنا هذا نفكر كثيرا في أن النخب السياسية التي ابتليت بها مصر والتي تسعي جاهدة لخلق حالة من عدم الثقة بين القوات المسلحة والشعب، وتحاول تشويه القوات المسلحة ، وتحرض علي الهجوم علي وزارة الدفاع ، تجد فيها إسرائيل ضالتها المنشودة ، إذ أن انشغال الجيش المصري ، فرصة ذهبية لإسرائيل كي تقوم باستكمال بناء الجدار العازل ، واحتلال جزء من سيناء ، وتصدر لمصر مشكلة اللأجئين الفلسطينيين ، لتفرض سياسة الأمر الواقع ، بأن سيناء هي الوطن البديل والأمن للفلسطينيين ، وبهذا يتم إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ، وفق مصالح إسرائيل وحدها وبعيدا عن الدبلوماسية وعدم

استباق الأحداث ، فإنه يجب علي الرئيس مرسي باعتباره القائد الأعلي للقوات المسلحة والمجلس العسكري أن يصدر قرارات فاعلة يمكن تطبيقها علي أرض الواقع ، وذلك بأن تعلن مصر ضرورة تعديل اتفاقية كامب ديفيد وأن تقوم ببسط السيطرة الأمنية من خلال القوات المسلحة وليس من خلال الشرطة علي كل شبر في سيناء وخاصة منطقة الحدود مع إسرائيل ومناطق المعابر والأنفاق ، وإلا سنجد أن إسرائيل وفي غفلة من الزمان تسيطر علينا مدعومة بالأمم المتحدة

إن الهدف الحقيقي لهذا المخطط هو إسقاط الدولة المصرية وتفكيكها ، لذا يجب أن نسارع برد عملي ، قبل أن يأتي يوم الندم ، فسقوط مصر هو سقوط للعالم العربي .

الخيار النووي الإسرائيلي و إستراتيجية الدفاع

هنالك ثلاث خيارات إستراتيجيه في حال قرار دولة ما أن تكون دولة نووية وهي:

الخيار النووي الكامن.

خيار الطابق السفلي .

إمكانية إمتلاك الردع النووي العلني.

ويعني الخيار النووي الكامن أن إمكانية الردع النووي متوفرة إلا أنها تحتاج لوقت ما لتكون القنبلة النووية جاهزة أما خيار الطابق السفلي فيعني بأن القنبلة جاهزة إلا أنه غير معلن عنها أما الخيار الثالث فهو إعلان القدرة على الردع النووي وفي أي وقت ومن المعتقد أن إسرائيل قد تجاوزت الخيار النووي الكامن فهي إما أن تملك القنبلة في الطابق السفلي أو أنها لديها إمكانية الردع النووي الجاهز وتشيرالمعلومات إلى أن لدى إسرائيل أكثر من ١٠٠رأس نووي في الوقت الحالي وأن هذا الكم من الرؤوس النووية قد جرى إنتاجها في المصنع الموجود تحت الأرض في ديمونة كما يؤكد الخبراء والمحللون العسكريون أن لدى إسرائيل وسائل إطلاق هذه الرؤوس وإيصالها لأهدافها إما بصواريخ أريحا -٢ أو مقاتلات الفانتوم إ ف-٤ وإ ف-١٦ ، ١٥ أو طائرات الكفير أما القدرات فوق التقليدية فهي من أهم العناصر في سباق التسلح على المستويين الإقليمي والدولي وهو سلاح ردع سهل الإنتاج والإستخدام سواء بقذائف مدفعية أو طائرات أو رؤوس متفجرة مركبة على صواريخ أرض- أرض وعموماً فلقد كان لإسرائيل فضل السبق في إدخال الأسلحة فوق التقليدية من الغازات السامة والمواد الحارقة والأسلحة البيولوجية فالنابالم وغاز السارين والخردل كلها موجودة ومنتجة في إسرائيل كما يوجد لديها مراكز ومعاهد للبحوث الكيماوية منها قسم هندسة الكيمياء بمعهد التخنيون وقسم الكيمياء في معهد فايتسمان والجامعة العبرية .

وكون الوجود الإسرائيلي بديمجرافيتة الحالية وإختلاف عادات وثقافة المجتمعات الإسرائيلية يعتبر نموذجا شاذاً في المنطقة العربية ذات التراث والتاريخ واللغه والعادات المتشابهة الذي فى حد ذاته يضفي بالإضافة لعدم وجود العمق الجغرافي ونسبة عدد السكان الشعور بالأقلية في المجتمع العربي الكبير المحيط بالكيان الصهيوني لذا يؤمن قادة إسرائيل على إختلاف إتجاهاتهم وإنتمائهم الحزبي بالقوة العسكرية كوسيله وحيدة للحفاظ على أمن وكيان الدولة العبرية ويتفق السياسيون والعسكريون هناك على أن الاحتفاظ بقوة ردع متفوقة على جميع الأقطار المحيطة بفلسطين وحتى تلك التي ليس لها حدود معها هو العنصر الأساسي والوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية في الأمن والدفاع عن الكيان الصهيونى وكذلك عاملاً إيجابياً يدعم قدرة إسرائيل التفاوضية في مباحثات السلام بينها وبين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين ومن ثم تطبيع العلاقات مع العرب فالإسرائيليون ينتهجون مثلث إستراتيجية القوة بحيث يصبح الوتر في المثلث قائم الزاويه متساوي الساقين هو قوة الردع العسكرية وضلعية هما السياسه والإقتصاد وليس العكس كما هو معروف في المفهوم الدولي كيان له قوة عسكرية بينما ما هو مطبق في إسرائيل قوة عسكرية مرتبط بها كيان سياسي وإقتصادي ومما لاشك فيه أن تجربة اليهود في الشتات وما تعرضوا له من إضطهاد وقمع على يد الأوروبيين

ووجودهم كأقلية في المنطقة العربية كون لديهم نمط سيكولوجي يفرض التميز النوعي في مجالات الحياة سواء العلمية أم الإقتصادية والعسكرية وكذلك الإحتفاظ بالعلاقة الأفضل دائماً مع الدولة العظمى كنهج إستراتيجي .

وفي إسرائيل أدرك قادة الحركه الصهيونيه مبكراً أن العلم هو اداة التطور في المجتمعات العصريه لابل أساس قوتها لذا يتحتم على دولة متحضرة وديمقراطية كإسرائيل أن تقدم كل الدعم المعنوي والمادي للعلماء والباحثين حتى يتمكنوا من مواكبة عجلة التطور والتقدم في البلدان المتقدمه لاسيما بلدان العالم الغربي وقد كان ثمار هذا الإدراك المبكر تطوراً زراعياً وصناعياً كبيراً في إسرائيل مما إنعكس بدوره على ألقوه العسكريه الإسرائيليه التقليديه وغير التقليدية تعتبر التكنولوجيا أو العلم التطبيقي حصيلة البحث والتطبيق العلمي المستمر للكوادر البحثيه التي يجب أن يعتنى بها ماديا ومعنويا وبإستمرار وبدون ذلك لايمكن تطوير معده عسكريه أو سلاح ولا حتى المحافظه عليه وإدامته وصيانته

وتتوقف قوة أي دولة على قدراتها البشرية من حيث الكيف لا الكم وعلى المستوى العقلي الرفيع لكوادرها ومدى إيمانها بالبحث العلمي كمنهج منطقي في التطور والإرتقاء وكذلك الأطر التنظيمية الفعالة التي تعمل وفقها تلك القدرات والعقول الخلاقه المبدعة وفي الدولة العبرية وكنتيجه لتركيبتها الديمجرافية الناجمة عن هجرة اليهود من شتى بقاع

الأرض ذوي الاختصاصات العلمية المختلفة [مهندسون وعلماء وباحثون وأطباء وكيماويون] أعطى دفعة قوية لإنشاء العديد من المدارس والمعاهد والجامعات لتكون البنية التحتية العلمية المتينة لإسرائيل قبل وبعد نشأتها ففي عام ١٩٢٥م أسست الجامعة العبرية ومعهد التخنيون في القدس وحيفا وعام ١٩٣٤م أسس معهد وايزمن في رحفوت وفي السنوات التي تلت قيام الدولة شرع قادة إسرائيل في تدعيم البنية العلمية والتعليمية وبما يخدم في النهاية أهداف الأمن القومي الإسرائيلي، ففي ١٥أغسطس ١٩٤٨ أنشأت مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية وفي عام ١٩٥٤و١٩٥٥ أنشأت جامعة تل أبيب وجامعة بار إيلان ومعهد النقب في بئر سبع للدراسات العليا وبجانب تلك المعاهد والمراكز العلمية الأكاديمية هناك العديد من المراكز والمعاهد العلمية البحثية غير الأكاديمية منها مركز للأبحاث الزراعية وتربية الحيوان والأسماك وثلاث مركز لأبحاث المياة ومصادرها وأربعة مراكز بحثيه لمصادر البترول والطاقة والجيولوجيا ومركزين للطاقة الذرية وستة مراكز للمنتجات الصناعية ومركز لأبحاث الفضاء وآخر للأحوال الجوية هذا بالاضافة إلى أكثر من مركز للبحوث والتطوير تابعين للشركات والمؤسسات العاملة في حقل الإنتاج الصناعي والصناعات الدقيقة والالكترونية منها صناعات الرون الالكترونية المحدودة وآليا للالكترونيات وأدوات جولدبيرج المحدودة وصناعات تاديران الإسرائيلية

للالكترونيات المحدودة وجميع هذه المراكز لها إرتباط وثيق بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية أما في مجال الطاقة الذرية الإسرائيلية فلقد سعت إسرائيل للحصول على كل المعلومات الممكنة والمتاحة عن صناعة القنبلة النووية واستغلال الطاقة الذرية حيث أوفدت علمائها للخارج واستغلت أجهزة العمليات السرية وجمع المعلومات وشاركت في العديد من المؤتمرات العلمية في مجال الفيزياء النووية والكيمياء الحيوية والإشعاعية ووضعت كل إمكاناتها من أجل تحقيق هدف امتلاك تكنولوجيا السلاح النووي وحققته بالفعل وفي إسرائيل عدد ليس بالقليل من المفاعلات النووية أشهرها مفاعل ريشون ليتسون وناحال سوريك ومفاعل بن جوريون وأخطرها على الإطلاق هو مفاعل ديمونة .

وإستطاعت إسرائيل أن تستفيد من جهدها العلمي في الميدان العسكري وفي عدة مجالات أهمها إمتلاك قوة الردع النووية وذلك بحوزتها لما لايقل عن قنبلة ذرية حسب تقديرات وكالة المخابرات المركزية وفي مجال الالكترونيات تم تطوير أنظمة الاتصالات والحاسبات الآلية ومعدات الرؤيا الليلية وأجهزة الرادار وأخيراً استخدام الليزر كسلاح للتدمير واعتراض الصواريخ ففي عام ١٩٥٤/١٩٥٥ نجح معهد وايزمان في بناء الحاسب الالكتروني ويزاك الذي استمر يعمل حتى ١٩٦٣ حيث استعيض عنه بحاسب آخر هو جولم وتشير المعلومات أنه حتى عام ١٩٧٣- كان يوجد لدى إسرائيل ٨١ حاسباً الكترونياً منها

خمسة صنعت في إسرائيل وأن وزارة الدفاع تملك واحداً من أكبر هذه الحاسبات قدرة وهو من طراز فيلو٢٠٠٠وفي مجال الصواريخ والقوات الجوية إستطاعت العقليات العلمية في إسرائيل ابتكار قنبلة الأسمنت المسلح لتدمير ممرات المطارات ضمن خطة كانت معدة لتدمير المطارات العربية وكذلك أدت إسرائيل دوراً بارزاً في تطوير الطائرة الفرنسية ميراج٣ بتقوية الأجنحة وزيادة المدى القتالي كذلك تم تطوير طائرة التدريب الفوجامستير وإنتاج طائرة كفيرسي٧ بعد سرقة تصميمات الميراج٥ من مصانع الطائرات السويسرية داسو- بريجيه كما نجحت إسرائيل بفضل الامكانات العلمية المتاحة لها في إنتاج الدبابة ميركافا والزوارق الحربية والمطاطية والصاروخية وصواريخ سطح- سطح طراز جبرائيل بمدى ٣٠ كم وتنتج كذلك صواريخ بلاستية أرض-أرض طراز أريحا -١ بمدى ٤٥٠ كم وأريحا-٢ بمدى ١٠٠٠كم ومن ناحية أخرى تقوم إسرائيل في إطار مشاركتها في حرب النجوم مع الولايات المتحده ببناء صاروخ إعتراضي مضاد للصواريخ يسمى هاحيتس أو السهم كما تقوم إسرائيل بإنتاج صاروخ الدفاع عن نقطة باراك بمدى ٦-١٢كم وأخيراً نجحت إسرائيل في إطلاق القمر الصناعي التجريبي اوفيك-١ بواسطة صاروخ شافيت الذي يعد تطويراً للصاروخ أريحا-٢ وسيساعد هذا النجاح إسرائيل في إستكمال منظومتها الدفاعية التي تشمل بالاضافة إلى الأقمار الصناعية أجهزه للانذار والتوجيه والتحكم

والصواريخ الاعتراضية المضاده للصواريخ والطائرات متعددة المهام لمواجهة أي هجوم جوي قد يستهدف العمق الإسرائيلي وخاصة شل فاعلية الردع العربي المتمثل في الصواريخ البالستيه أرض-أرض كما يمكنها تهديد المنشآت النووية والحيوية والتجمعات السكانية في قلب المنطقة العربية.

الأمن القومى العربى والأسلحة المستوردة

في الأول من سبتمبر١٩٨٣ وفي ذروة الحرب الباردة، تناقلت وكالات الأنباء العالمية أن القوات الجوية الروسية قامت بإسقاط طائرة ركاب كورية مدنية من طراز بوينج ٧٤٧ KAL007 فوق الطرف الجنوبي لجزيرة سخالين الروسية ومقتل جميع ركابها ٢٦٩راكباً وأقامت الماكينة الإعلامية الغربية الدنيا على الوحشية الروسية، وكيف أن الطائرات المقاتلة الروسية أسقطتها عمداً مع أن الطائرة مدنية وشكلها مميز تماماً، في حين قالت روسيا أن الطائرة كانت في مهمة تجسسية فوق الاتحاد السوفيتي، ولم تنصاع إلى النداءات المتكررة بالهبوط، وادعت أمريكا البراءة التامة من مهمة التجسس وأنه لم يكن في استطاعتها عمل أي شيء لإنقاذ الركاب والطائرة، ولكن من خلال ما أذاعه الروس من محادثات بين الطيار الكوري والمقاتلات الروسية كان الطيار يؤكد أنه يطير فوق الأجواء الدولية وأنه لا يحق لهم دعوته للهبوط،ومن خلال ما نشر تبينت الحقيقة في كتاب ميشل بيرن Michel

Burnحادثة فوق سخالينIncedent at Sakhalin ، وفيما نشرته النيوزويك Newsweek الأمريكية، تبين كذب الادعاء الأمريكي ذلك بأنه لم يكن في استطاعتها الاتصال بالطائرة وتحذيرها، بل ثبت أخطر من ذلك بأنه قد تم إعادة برمجة جهاز الملاحة الخاصة بالطائرة INS بعد هبوطها في مدينة أنكوراج في آلاسكا، لتطير فوق القاعدة العسكرية الروسية للغواصات النووية والصواريخ فوق كامشتكا، حيث كان الروس يجربون صواريخ جديدة متطورة، لتطير بعد ذلك فوق سخالين لإظهار مدى استعداد الدفاع الجوي الروسي وسرعته في اكتشاف الطائرة الدخيلة، وهذا ما يفسر أقوال قائدة الطائرة بأنه يطير فوق المياه الدولية.

والحقيقة الأخرى الثابتة هى أن طائرة تجسس أمريكية من طراز RC135كانت تحلق على بعد مائتي ميل من الطائرة الكورية وتسجل كل الإشارات الروسية، كما أن القمر الصناعي التجسسي الأمريكي من طراز Ferrt.D كان متمركزاً فوق المنطقة ويتابع خط سير الطائرة الكورية، بل إن الرادارات الأمريكية العسكرية والعاكسة مداها عشرات الآلاف من الكيلومترات وترى بعد خط الأفق بواسطة عكس إشاراتها على طبقة الأوزون لتنعكس في الناحية الأخرى من الأفق، وعليه فإن الطائرة الكورية كانت في جميع الأوقات منذ مغادرتها لأنكوراج في آلاسكا تحت المراقبة التامة لأجهزة الرادار والأقمار الصناعية

وطائرةالتجسس RC135 وكان في مقدور، بل من واجب الولايات المتحدة جسب القانون الدولي، أن تنبه الطيار إلى خطأه وتطلب منه تصحيح مساره لتجنب الكارثة، ولكن تمت التضحية بها وركابها لأهداف أخرى، وهذا يذكرنا بإسقاط الطائرة الإيطالية في البحر المتوسط بواسطة صاروخ والتضحية بركابها الثمانين للتخلص من إنريكو ماتي رئيس شركة بترول إيطالية لأنه تجرأ على محاولة شراء البترول رأسا من ليبيا والعراق، وتم اتهام ليبيا بإسقاط الطائرة – ألفراد جاسنر – جيوش الناتو السرية– ملحق ومن الحقائق المعروفة أن أمريكا طورت في نهاية القرن الماضي نظاما يسمى بجلوبال هوكGlobal Hawk ، وهو نظام يتيح لهم برمجة وإعادة برمجة أجهزة الملاحة الجوية للطائرة بعلم أو بدون علم الطيار لتطير في المسار الذي تريده هي، ولقد استطاعت بهذا البرنامج إرسال طائرة ضخمة بوينج ٧٤٧ لتطير من بوستن في فلوريدا إلى سيدني في أستراليا، لتحط في المطار، ثم لتطير عائدة إلى بوستن دون طيار،وهو ما مكنها من تطوير طائرات دون طيار للتجسس، ولتتبع المطلوبين وقتلهم، وللغارات على المواقع وضربها بالصواريخ، وهو ما تستخدمه اليوم في أفغانستان، باكستان، اليمن، وفلسطين لتتبع المجاهدين وقتلهم، ولقد طورت بعد ذلك صواريخ يتم برمجتها من خلال الأقمار الصناعية لتضرب أهدافها بدقةToma Hawk،كما طورت القنابل الذكية التي يتم إسقاطها من الطائرات على بعد مئة كيلومتر

لتتولى بنفسها البحث عن الهدف وتتبعه وتدميره.

وقد تم لاحقاً استخدام هذه التكنولوجيا في الصناعات العسكرية والمدنية، فالآن يتم التحكم في أي شيء يتحرك، سيارة (وجميع السيارات المدنية الحديثة مثل مرسيدس - ب.م.دبليو – رولزرويس مجهزة بطريقة تمكن الشركة المصنعة بتحديد مكانها وإيقافها عن الحركة تماماً، سواء دبابة، طائرة، سفينة، غواصة بحيث يتم وقت الضرورة التحكم في حركتها وسيرها، وإيقافها أو تدميرها، هذا ينطبق على الصناعات العسكرية الأمريكية ومبيعاتها للدول الصديقة فجميع الأجهزة الإلكترونية الموجودة بها سواء كانت للملاحة الجوية، أو لتصويب المدافع فوق الدبابات، أو الصواريخ في الطائرة، أو حركة المصفحات وناقلات الجنود، تعمل بواسطة أجهزة كمبيوتر موجودة في الطائرة، أو الدبابة وضع المهندس الأمريكي برامجها ويستطيع التحكم فيها، إما بواسطة فيروس مزروع في أنظمة البرمجة يمكن إطلاقه وقت الضرورة، ليحول هذه الآلة إلى مصيدة موت لأصحابها أو تغيير مسار الطائرة، أو تعطيل أجهزة التوجيه فوق الدبابات أو في الصواريخ، ويتم هذا عن طريق الأقمار الصناعية وأجهزة GPS فالمُصدر الأمريكي هو واضع برامج التشغيل وشفرتها، يتحكم فيها، ولا يبوح بأسرارها للمستخدم، أو المشتري، ولقد اضطرت ألمانيا إلى تغيير برامج الكمبيوتر ولا تستخدم البرامج الأمريكية مثل ويندوز، أو ميكروسوفت، وهي حليف

لأمريكا وفي حلف الأطلسي.

ويزيد الأمر خطورة إذا علمنا أن ماكينة من الماكينات الاستخدام الآلي وبرمجة كثير من الأجهزة الحساسة مثل الاتصالات، البريد، المصانع الحديثة بل وأجهزة الشفرة للجيش والبوليس والبنوك، يتحكم بها المصنع، ولقد اكتشفت إيران أن أجهزة الشفرة التي تشتريها من دولة أوروبية مصممة بحيث تمكن الدولة المصدرة أو من تتعاون معه بفك شفرتها للتو واللحظة مما حداها بالقبض على مدير الشركة في طهران، والآن تعلمت الدرس وتقوم بصنع الأجهزة بنفسها.

ولقد كشفت التحقيقات التي أجرتها الحكومة اللبنانية، كيف أن إسرائيل كانت تسيطر على شبكات الهاتف الأرضي والمحمول، بل واستخدام شبكتها وقتما تريد بواسطة عملائها وكانت تعلم كل ما يدور في جلسات الوزراء وقطاع الأمن، والشرطة، والجيش.

ولقد جاء في كتاب صائد الجواسيس والذي منعت تاتشر رئيسة وزراء إنجلترا نشره، ونشر في الخارج، أن بريطانيا في عدوانها الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، طلبت نسخة من أجهزة الشفرة المصرية التي كانت تشتريها من إحدى الدول الأوروبية، واستطاعت بواسطتها التعرف على كل تحركات الجيش وقرارات الحكومة المصرية، مما أدى إلى هزيمة مصر.

والأمر الأخطر للغاية، هو أن أمريكا طلبت من مصر استبدال توربينات السد العالي الروسية بأخرى أمريكية، وتم بيع التوربينات الروسية وهي من سبائك سرية التكوين عالية الثمن للشركة الأمريكية على أنها خردة بمبالغ زهيدة، وتم تركيب التوربينات الأمريكية وهي تعمل ببرامج كمبيوتر أمريكية، تستطيع الولايات المتحدة تشغيلها أو إيقافها حسب الضرورة، وهو ما حدا برئيس المخابرات الإسرائيلية ليقول إن الموساد يتحكم في مفاصل الدولة المصرية فالتحكم الإلكتروني أصبح وسيلة من وسائل الحرب السرية الجديدة، ولقد تمكنت أمريكا من تعطيل البرنامج النووي الإيراني لمدة شهور كثيرة مما أدى إلى تعطيل تشغيل مفاعل بوشهر، بواسطة فيروس Stuxnet ستكس نت ثم زرعه في أجهزة الكمبيوتر الإيرانية، ويعتبر الإنترنت، ومحركات البحث جوجل، ياهو وغيرها وكذلك صفحات التواصل الاجتماعي Facebook فيس بوك و Twitterتويتر وغيرها من أهم مصادر المعلومات لأجهزة الاستخبارات الغربية.

الأمر الذي ربما لا يعرفه الجميع أن كثير من المطارات العربية مزودة بكاميرات مراقبة متصلة بمركز الاستخبارات الأمريكية، ولقد تم القبض على كثير من المطلوبين، بعد تعرف الطرف الأمريكي عليهم، ومنهم زياد الجراح، وهو شاب لبناني غير ملتزم زار باكستان وأفغانستان والتقطته المخابرات الأمريكية بعد تعرفها على صورته من إحدى

المطارات العربية، حيث تم احتجازه واستجوابه وقد تعرف من الأمريكان على نوايا بعض العرب في تأجير طائرات في أمريكا وإلقاء بعض القنابل منها على بعض الأهداف،وهو مما أعطاهم فكرة أحداث سبتمبر الشهيرة، بضربها الطائرات المبرمجة في برجي التجارة العالمية واتهام القاعدة بها.

بعد حرب ١٩٧٣، والتوقيع على اتفاقية كامب دايفد المشئومة، تم الاتفاق مع مصر على تكهين والإخراج من الخدمة الأسلحة الروسية، عماد التسليح المصري في ذلك الوقت، كما تم الاتفاق على إغلاق أكثر المصانع العسكرية المصرية وتحويلها إلى صناعات مدنية لعمل الغسالات والأدوات المنزلية، وتم إيقاف برنامج الصواريخ العربي وهو اتفاق بين مصر – العراق – سوريا والأرجنتين، بتمويل خليجي عربي لتصنع صاروخ كوندور، وتم بيع كنوز التكنولوجيا الروسية، من سبائك سرية، وأنظمة رادار، وأجهزة أخرى، لشركات أمريكية بأسعار زهيدة، وتعهد أمريكا بتقديم مساعدة عسكرية لمصر قيمتها مليار وثلاثمائة مليون دولار سنويا، مع التأكيد في نفس الوقت بالتزام أمريكا المطلق بأمن إسرائيل وتفوقها التام على جميع الدول العربية مجتمعة، وأن أمن العالم يتوقف على أمن إسرائيل حسبما أعلنت كونداليسا رايس، ومن المنطقي ألا تستخدم المعونة العسكرية الأمريكية – أو الأسلحة المباعة – ضد أمريكا أو حليفتها الأولى وقاعدتها العسكرية في الشرق الأوسط

إسرائيل، وأن هذا الأمر لا يُترك لتفاهمات شفهية، أو اتفاقيات سرية، أو نوايا حسنة من عملاء موثيقين، فهذا كله يمكن أن يتغير بثورة شعبية أو انقلاب عسكري، ولهذا احتاطت أمريكا ووصلت المساعدات العسكرية لمصر، دبابات، طائرات الخ، مع كمية محدودة جدا من قطع الغيار، وكمية صغيرة من الذخيرة تكفي لمناورات عدة، ولم يُسمح لمصر بتصنيع قطع الغيار أو شرائها من مصادر أخرى كما أن عمليات تجميع بعض الأسلحة في مصر تحت إشراف أمريكي، لا تسمح للمصريين بالاطلاع على أسرار تلك المكونات وفحصها، وإنما يتم تركيبها كما هي ولقد صرح نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا السابق لبعض أصدقائه، أن الأسلحة الأمريكية كان بها مكونات إسرائيلية كثيرة وعليها الحروف العبرية واضحة تماما، وأن الأمريكيين كبلوا تركيا بمعاهدات عسكرية كثيرة مع إسرائيل، لصيانة وتحديث الأسلحة الأمريكية المستوردة وحسب هذه الاتفاقيات فإنه لا يحق للأتراك بتصنيع قطع الغيار أو استيرادها إلا من أمريكا وإسرائيل وأنه لم يكن مسموحا للمهندسين الأتراك أن يطلعوا على مكونات الأسلحة أو أسرارها أو برامج تشغيلها، ولما حاول تغيير هذه الاتفاقيات أثاروا عليه بعض جنرالات الجيش وأخيرا تم إقالته ومحاكمته وسجنه.

فالأسلحة التي يتم بيعها للدول العربية والإسلامية، هي فقط للاستعراضات العسكرية، أو لتستخدم في حروب تسمح بها أمريكا، ضد

دول عدوة لأمريكا وإسرائيل، وكلنا نعلم كيف اشترطت إسرائيل على أمريكا عدم تمركز طائرات F15, F16 التي اشترتها السعودية من الولايات المتحدة في مطار تبوك شمال المملكة لأن هذا يهدد أمن إسرائيل، وكلنا نتذكر أزمة الصواريخ الصينية سيلك ورم Silk Wormالتي اشترتها المملكة سرا من الصين في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، والتي يبلغ مداها ألفي كيلومتر، وكيف أصرت إسرائيل على حليفتها أمريكا بإبعاد هذه الصواريخ وتحطيمها رغم أنها كانت متمركزة في جنوب المملكة، وقد تم ذلك سرا في نهاية الأمر .. كما أن طائرات الأواكس الأربع التي اشترتها المملكة أثناء الحرب العراقية الإيرانية لا يُسمح لها بالطيران شمال المملكة حتى لا تستطيع الاطلاع على الأجواء الإسرائيلية وما يدور فيها.

ولم يكن الاتحاد السوفيتي وروسيا حالياً، في تعاملها مع الدول العربية أكثر سخاءً أو استثناءاً، فلقد كانت الأسلحة الروسية دفاعية فقط، ويستلزم توريدها إنشاء قواعد عسكرية، وحضوراً مكثفاً من الخبراء والمدربين والجواسيس، كما تخضع هذه العقود إلى التزامات سياسية كثيرة، وكثيراً ما نقضت روسيا عهودها نتيجة ضغوط أمريكية صهيونية، أو مساومات غربية، كما حدث في صفقة الصواريخ لسوريا، والامتناع عن توريد صواريخ S300 وS400 لإيران.

ولقد بلغت قيمة العقود للمشتريات العسكرية للدول العربية البترولية

التي وقعتها منذ عام مع أمريكا مبلغ ١٢٠ مليار دولار، ومجموع مشتريات المنطقة في العقدين الماضيين بلغ حسب التقديرات المتحفظة نصف تريليون دولار، هذا عدا المشتريات من بلاد حليفة لأمريكا ــ إنجلترا ــ فرنسا ــ ألمانيا، مما يعني أننا نمول نفس آلة العدوان الأمريكي الإسرائيلي على المنطقة، وحرمان بلادنا من برامج التنمية الصناعية، والاستيلاء على إيرادات البترول بطريقة غير مباشرة.

ولقد فطنت بعض الدول الإسلامية لهذا الخلل، وأولها كانت باكستان التي بدأت تصنيع القنبلة النووية في سرية تامة، كما طورت برامج الصواريخ مع الصين وكوريا الشمالية، بل إنها بالتعاون مع الصين طورت طائرة مقاتلة تفوق قدراتها الـ F16وكانت من ضمن الأسباب التي أدت للتخلص من ضياء الحق، ولقد أنتجت الصين هذه الطائرة حاليا ومعها ميزة تكنولوجية جديدة أنه لا يكتشفها الرادار.

الدولة الثانية التي وعت تماماً هذا الدرس الاعتماد على أسلحة مستوردة كانت إيران، التي فهمت أن استقرارها وأمنها وسلامتها، لا يضمنه إلا جيش قوي وصناعات عسكرية وطنية، تنتج الأسلحة اللازمة لجيوشها للدفاع عنها.

الآن وبعد ربيع الثورات العربية، والتخلص التدريجي من التبعية والسيطرة الأمريكية والغربية على الجيوش العربية بواسطة أنظمة التسليح التي تتحكم في صنعها، وتوريدها وتشغيلها، مع الاحتفاظ

بأسرارها، وقدرتها على تعطيلها بل وتدميرها، لابد للدول العربية والإسلامية أن تبدأ برنامج للتسليح يضمن لها استقرارها واستقلالها وقدرتها على اتخاذ القرارات المصيرية بإرادة حرة .

وأعتقد أن دولا مثل مصر، تركيا، باكستان، إيران، إندونيسيا، تستطيع أن تتعاون على إنتاج: الطائرات – الغواصات – الدبابات – الصواريخ، وأجهزة الاتصالات والشفرة، وكسر الاحتكار الإسرائيلي النووي، إما بنقل أسلحة نووية من باكستان، أو بعقد اتفاقيات عسكرية معها توفر مظلة نووية للدول الأخرى .

إن هناك إمكانية هائلة للتصنيع العسكري وتكنولوجيا المعلومات والصواريخ الذكية لهذه الدول مجتمعة فهي تملك جميع المواد الخام (التي لا تملكها اليابان، أو سويسرا، أو تايوان التي تستورد كل شيء)، أكثر من ذلك، مئات الآلاف من العلماء المغتربين الذين يعملون في الصناعات المختلفة في أوروبا وأمريكا، كما تملك اليد العاملة الرخيصة، والأجواء المعتدلة، ويمكنها في ظرف عقدين من الزمان أن تكون قوة عسكرية واقتصادية كبرى خاصة إذا تم التعاون الاقتصادي فيما بينها باستخدام عملة حسابية جديدة – كالدينار الإسلامي – يغنيها عن شراء الدولار واليورو.

لقد استطاعت حماس وهي تحت الحصار تطوير صواريخ دمرت أسطورة الدبابة الإسرائيلية مركبا، واستطاع حزب الله أن يخلق توازن

الرعب مع إسرائيل، فكيف إذا اتحدت هذه الدول لتطوير إمكانياتها العسكرية؟!

أثر إستراتيجية الدفاع الإسرائيليه على الأمن القومي العربي.

يؤمن قادة إسرائيل بأن نموذج الدولة العبرية ككيان سياسي لليهود في فلسطين التاريخيه ما هو إلا شذوذ عن الأعراف والمفاهيم الجغرافية والديمجرافية العالمية فالمنطقة بأسرها من جبال طورس وحتى المحيط الأطلسي في المغرب العربي إلى أفريقيا الوسطى وبحر العرب والخليج العربي وحتى إيران هي منطقة عربية العرق والتراث والعادات والتاريخ ولكي يبقى كيان الدوله قائما لابد من تبني إستراتيجية قومية تعتمد على القوة الذاتية أولاً ومن ثم المحافظة على علاقات متينة إستراتيجية مع الدولة العظمى وبالتالي العالم الغربي وأخيراً الاستمرار في إختراق الأمن القومي العربي لإضعافه والإبقاء على حالة عدم التضامن أو تحقيق أدنى نسق إستراتيجي قومي عربي فلا يعقل أن آلة الحرب الحديثة والتي تعمل بتكنولوجيا متطورة جداً والتي تمتلكها إسرائيل وكذلك المقدرة على الردع النووي بالإضافة إلى منظومة أستخبارية دقيقة جداً وبنية علمية عسكرية متطورة ومدعومة بكل الامكانيات أن كل هذا موجهة ضد الفلسطينين ودول المواجهة ولا أعتقد أن إسرائيل تفكر بضرب الأردن أو سوريا أو لبنان بقنبلة نووية فإن فعلت ذلك فإنما

تضرب وتدمر نفسها ولكن الحقيقه بأن كل ما لدى إسرائيل من أسباب القوة موجهة لضرب أي هدف حيوي في المنطقة العربية وربما خارجها ضمن مجال الاهتمام الإسرائيلي فمن بعض ممارسات إسرائيل الدائمة في إختراق الأمن القومي العربي ما يلي:

فصل أو إضعاف الروابط القوميه بين دول المواجهة مع سائر الأقطار العربية وذلك بالفعل العسكري والضربات الوقائية فعندما خاضت دول المواجهة حروبها مع إسرائيل في ثلاث جولات كانت معظم نتائجها لصالحها وضرب المفاعل النووي العراقي وقواعد المقاتلين الفلسطينين في الأردن ولبنان والإغارة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس كل هذه الممارسات أثرت سلبياً على التضامن العربي وشقت صفوف العرب وحدت بشكل واضح دعمهم للجهد والعمل النضالي للمقاومة الفلسطينية ضد قوات الاحتلال.

وتؤمن إسرائيل في صلب إستراتيجياتها بضرورة بذل كل الجهود الممكنة لنقل الصراع والمعركة لأرض العدو العربى وبسرعة وتمارس إسرائيل فلسفتها هذه سواء من خلال أجهزة إستخباراتها وعملائها في المنطقة أو بواسطة التأثير على أجهزة الدولة العظمى مستغلة متانة العلاقة الإستراتيجية معها ولقد حدث ذلك عندما حولت إسرائيل صراعها مع الفلسطينيين ذلك الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على البعد القومي للفلسطينيين فبدلاً من أن يكون صراع فلسطيني مدعوم عربياً ضد

إسرائيل أصبح صراع فلسطيني عربي على الأرض العربية فمن سبتمبر في الأردن إلى الحرب الأهلية في لبنان وما نجم عنها من تصفية للمقاومة وعناصرها وقتل الفلسطينيين في مخيمات تل الزعتر وصبرا وشاتيلا وأخيراً احتلال جنوب لبنان وإقامة سلطة موالية لإسرائيل فيه لقد كان الهدف الإسرائيلي من جراء هذه الممارسات ما يلي:

تيأيس الفلسطيني وفض علاقته وإنتمائه القومي لأمته العربية ومن ثم القبول بالأمر الواقع والتنازل عن مطالبه أو معظمها في التحرير والعودة وإقامة الدولة الفسلطينية على أرضه.

وبمجرد الإمعان والتأمل في جوهر العلاقات المتينة التي تصل في أغلبها للارتباط الاستراتيجي بين العالم الغربي وإسرائيل وما أضحى عليه العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي من تربع الولايات المتحدة الأمريكية قائدة الغرب على قمة الهرم في النظام العالمي الجديد لايمكن بأي حال من الأحوال أن يغيب عن قناعاتنا نحن العرب بأن إمكانية إسرائيل في إختراق الأمن القومي العربي قد تضاعفت وبلغت حد الذروه خاصة بعد حرب الخليج الأخيرة وما نتج عنها من آثار سلبية على التضامن العربي وبالتالي الأمن القومي العربي وربما قد يتحول الصراع بين العرب وإسرائيل في الوقت الحاضر من صراع مسلح إلى صراع آخر من نوع جديد وهو الصراع الاقتصادي لكنه مغلف باستراتيجية التفوق النووي والقوه خاصة مع بداية عصر

السلام والاتفاقات والمعاهدات السلمية بين الفلسطينين وإسرائيل ودول المواجهه التي لم يبقى منها من لم يوقع على السلام وإنهاء حالة الحرب إلا سوريا ولبنان اللتان على الأغلب في طريقهما نحوه عاجلاً أم آجلاً مما يفرض علينا نحن العرب التوجه الجاد نحو بناء استراتيجية متينة تكفل حماية وصون أمننا القومي .